مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

احتجاجات ايران وسيناريوهات الحالة العراقية

الاحتجاجات بين تكيف النظام والانخراط الخارجي

د. رشا العزاوي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

يكمن اختلاف هذه الانتفاضة في اتساعها الجغرافي وجرأتها الرمزية، وكذلك في توقيتها في لحظة تتزامن فيها الضغوط الداخلية مع انحسار فعلي في أوراق القوة الإقليمية التي راكمتها طهران على مدى عقدين، سواء في لبنان أو سوريا أو اليمن أو العراق وغزة ؛ ومع ذلك، فإن تحويل هذه الموجة إلى تهديد وجودي للنظام لا يزال سابقاً لأوانه، لأن الدولة الإيرانية أثبتت تاريخياً أنها قادرة على امتصاص الصدمات الاجتماعية عبر أدوات أمنية وقضائية وإعلامية شديدة المركزية، ولأن الاحتجاج، رغم اتساعه، لا يمتلك حتى الآن بنية تنظيمية أو قيادة قادرة على نقل الغضب من الشارع إلى مستوى كسر ميزان القوة مع المؤسسة الحاكمة ؛ لذلك جاءت الاستجابة الرسمية بما يؤكد أن النظام يسعى إلى نقل الاحتجاج من سياقه الاقتصادي والاجتماعي إلى ساحة الأمن القومي والصراع مع الخارج ، ففي ٩ يناير ٢٠٢٦ اتهم المرشد علي خامنئي المتظاهرين بأنهم "يخربون شوارعهم" لإرضاء ترامب، ملوّحاً بتشديد القبضة الأمنية، في خطاب يُمهّد اجتماعياً وسياسياً لتبرير القمع بوصفه دفاعاً عن الدولة لا اعتداءً على المواطنين. وفي ذات الوقت اتهم وزير الخارجية عباس عراقجي الولايات المتحدة وإسرائيل بالوقوف خلف الاضطرابات، في محاولة واضحة لإعادة تأطير الأزمة باعتبارها مؤامرة خارجية لا أزمة شرعية داخلية، مما يكشف أن الدولة الإيرانية تتعامل مع موجة الاحتجاج باعتبارها صراع سيطرة وجودي، حيث تصبح حرب الرواية أداة قمع بقدر ما هي أداة ردع.

وفي ضوء ما يجري في الشارع الإيراني لا تبدو التظاهرات مساراً منفصلاً عن شدّ الحبال الأميركي–الإسرائيلي حول وظيفة إيران وحدود التعامل معها، بقدر ما تمثل ساحة اختبار دقيقة تكشف اختلاف فلسفة إدارة المخاطر بين واشنطن وتل أبيب. فإسرائيل تنظر إلى لحظة الاضطراب الداخلي بوصفها فرصة موضوعية لإضعاف خصم تعتبره تهديداً وجودياً، غير أنها في الوقت نفسه تتعامل مع هذه الفرصة بحذر محسوب، إدراكاً منها لحساسية التوقيت وخطورة تحويل الاحتجاج إلى ذريعة تعبئة داخلية بيد النظام الإيراني. وهذا ما يفسر ما تسرب من تاكيد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في ٩ يناير الجاري ، من أنه وجّه وزراء حكومته بالامتناع عن أي تصريحات علنية بشأن التظاهرات في إيران، تفادياً لمنح طهران مادة إضافية لاتهام إسرائيل بالتحريض أو التدخل. فالوقت من وجهة نظر إسرائيل غير مناسب الآن للتدخل، وإنه لا توجد مصلحة في عرقلة الضعف الداخلي للنظام الإيراني أو منحه ذريعة لحشد دعم محلي عبر تحويل الأزمة إلى مواجهة خارجية.

في المقابل، تُدير الولايات المتحدة الملف الإيراني بمنطق أكثر براغماتية، اذ تميل القراءة الأميركية إلى التعامل مع موجة الاحتجاجات بوصفها أداة ضغط ضمن مسار دفع إيران مجدداً إلى طاولة التفاوض تحت سقف أشد، وهو ما ينسجم مع السياق الأوسع لانشغال الولايات المتحدة بإعادة ترتيب أولوياتها العالمية وعدم رغبتها في فتح جبهة إدارة فوضى جديدة في الشرق الأوسط ، هذا المنطق يفسر التوازن الدقيق في خطاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال الأيام الأخيرة، إذ رفع سقف الردع اللفظي تجاه قمع المتظاهرين من دون أن ينتقل إلى تبنّي مشروع تغيير نظام أو تقديم غطاء سياسي لبديل بعينه ، رغم تلويحه في ٢ و ٩ يناير ٢٠٢٦

, بإمكانية توجيه ضربة لإيران إذا أقدمت السلطات على قتل المتظاهرين .

العراق وضغوط الاحتجاجات الايرانية

لا تُقاس ارتدادات الاحتجاجات الإيرانية في العراق بعدد المدن المنتفضة فيها ، بقدر ما تُقاس بمدى انعكاسها على موازين القوى الداخلية ، وكذلك قدرة طهران على إعادة تشغيل شبكة الوكلاء كأداة لإدارة المخاطر عندما تشعر أن مركزها يتعرض لاختبار داخلي قاس ؛ فالعراق هنا ليس ساحة إضافية لايران بل حلقة تجمع الأمن بالسياسة بالاقتصاد في وقت واحد، وهو ما يمنح الموالين لها قدرة على تعديل مستوى التوتر بسرعة من دون الانزلاق تلقائياً الى تشكيل صورة لارتباك سياسي او امني ، ليمنحها في الوقت نفسه ورقة تفاوضية اذا ما تم الذهاب للصفقة المنتظره مع الولايات المتحدة الامريكية من اجل الحفاظ على نظامها ، هذا التصور يفسر فكرة حساسة وهي أن سلوك الفصائل لا يتحرك دوماً بمنطق الانفعال بل بمنطق إدارة الاحتياط، وأن لحظات الضغط الكبرى قد تدفعها إلى التماسك والانضباط أكثر مما تدفعها إلى الانفلات، لأن الهدف يصبح الحفاظ على القدرة وتجنب صناعة ذريعة لضربة أميركية مدمرة أو لتغيير قواعد الاشتباك داخل العراق نفسه ، لذلك لم يصدر وكلاء ايران السياسيين او المليشيات اي موقف رسمي تجاه الاحتجاجات التي بدأت ترفع شعار إسقاط النظام وما يمكن ان يحدثه هذا الشعار ، اذا ما تحقق ، من خطر وجودي عليهم .

يدرك الموالين لايران في العراق حجم الضغوط التي يمرون بها في هذا التوقيت ، فاحتجاجات الشعب الإيراني وتداعياتها على حليفهم ، تتزامن مع ضغوط أمريكية هائلة ، مما اضطرّهم الى البحث عن مخارج مؤقته حتى لو على حساب مبادئهم ، لذلك تحركت ميليشيا عصائب الحق لإيجاد مسار جديد يمكن من خلاله وقف تداعيات الانهيار لنظام الولي الفقيه، لذلك يمكن قراءة الزيارة التي قام بها الوفد السياسي لعصائب أهل الحق إلى أربيل ولقائه برئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني ، كمحاولة داخلية تقوم بها الكيانات المسلحة الموالية لإيران لفتح خطوط الحوار مع إدارة الرئيس ترامب ، من خلال وسيط عراقي سبق وأن اتهمته الفصائل بأنه حليف لإسرائيل، وهذا يفسر حجم المأزق والقراءة الدقيقة لما يمكن أن تتركه الاحتجاجات الإيرانية على وجودهم السياسي.

في المقابل، لا تقرأ واشنطن هذه اللحظة بوصفها أزمة إيرانية صِرفة بل بوصفها نافذة لإعادة هندسة ميزان الدولة داخل العراق عبر تجفيف المنطقة الرمادية التي سمحت للفصائل بالجمع بين السلاح والسياسة والاقتصاد في آن واحد، وهي منطقة اعتادت الفصائل أن تتكيف داخلها وتعيد إنتاج شرعيتها من خلالها. ولذلك بدأ الخطاب الأميركي ينتقل من مستوى الوصف إلى مستوى الاشتراط المباشر، ففي ٧ يناير ٢٠٢٦ ، نشرت السفارة الأميركية في بغداد بياناً أكدت فيه أن الولايات المتحدة ستستمر في الحديث بوضوح عن الحاجة الملحّة لتفكيك الميليشيات المدعومة من إيران لأنها تقوض سيادة العراق وتهدد الأميركيين والعراقيين وتنهب الموارد العراقية، وهي صياغة لا تقف عند مطلب حصر السلاح بل تتعمد رفع سقف المفهوم إلى تفكيك البنية ذاتها. ومع اقتراب استحقاق تشكيل حكومة جديدة، يصبح هذا الاشتراط أكثر حساسية لأن واشنطن بدأت تربط مستوى الشراكة والاستثمارات واستقرار العلاقات بمسألة فصل السلاح عن القرار وبإبعاد الفصائل الموالية لإيران عن مواقع التأثير التنفيذي، وليس فقط ضبطها أمنياً ، لذا تجد واشنطن مع تصاعد الاحتجاجات في المدن الايرانية فرصة لاستغلال ضغوطها لفرض مزيد من الاشتراطات

، كونها تدرك مستوى ارتباك الموالين لايران الفائزين بالأغلبية في البرلمان العراقي في دورته السادسة ، ليصل الى الاعلان من خلال القائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٦ ، ان المرحلة القادمة يجب ان «تحمل خطة تفكيك المليشيات « ، مما يضاعف من حجم الضغوط بالتزامن مع تصاعد الاحتجاجات في المدن الايرانية وتصاعد التأييد والتعاطف الدولي معها ، خصوصا بعد سقوط عشرات الضحايا الايرانيين برصاص قوات الامن الايراني ، بحالة مشابه لما اقدمت عليه المليشيات العراقية بالتعامل مع احتجاجات اكتوبر ٢٠١٩ .

اعادت الاحتجاجات الإيرانية المواجهة المباشرة بين واشنطن وطهران من خلال بعثتيهما الدبلوماسية في بغداد ، اذ يظهر يوم ١٠يناير ٢٠٢٦ ، انتقال المواجهة إلى مستوى تبادل الرسائل العلنية عبر منصات (X) الدبلوماسية ، فقد أعادت السفارة الأميركية في العراق نشر تغريدة لوزير الخارجية الأميركي مارك روبيو عبّرت عن دعم الاحتجاجات داخل إيران، في خطوة مقصودة تعكس تثبيتاً علنياً للموقف الأميركي بعد إعلان خطة التفكيك بيوم واحد ، لترد السفارة الإيرانية في بغداد ببيان مضاد أكدت فيه أن الشعب الإيراني، بحضارته المزدهرة، لن يسمح بالتدخل في شؤونه الداخلية. هذا التراشق العلني لا يُقرأ كسجال إعلامي، بل كمؤشر على أن بغداد باتت ساحة مواجهة رسائل مباشرة بين واشنطن وطهران، وأن ملف تفكيك الميليشيات لم يعد نقاشاً داخلياً عراقياً، بل جزءاً من الاشتباك المفتوح حول تعريف ما يجري في إيران وتداعياته الإقليمية.

ومن هنا يصبح العراق ساحة مفصلية لايران ولحلفائها، لذا يمكن الفهم بان زيارة إسماعيل قاآني الى بغداد في ٦ يناير ٢٠٢٦ , واجتماعاته بقادة الفصائل لمناقشة ملفات السلاح والتوتر مع الولايات المتحدة، وهو توقيت يتسق مع منطق ضبط الإيقاع وتحييد أخطاء الوكلاء أكثر من اتساقه مع منطق التصعيد المفتوح ، وبان تحركه يمكن وصفه بإدارة احتواء ازمة الاحتجاجات في سياقها الخارجي ، لذا يجد قاآني في لحظات اهتزاز إيران ان ليس من المصلحة إشعال العراق بل منع العراق من الاشتعال بطريقة تخرج عن السيطرة وتفرض على طهران ثمناً هي في غنى عنه وهي تواجه ضغطاً داخلياً وتراجعاً نسبياً في تماسك بعض حلقات محور المقاومة.

> **أعادت السفارة الأميركية في العراق نشر تغريدة لوزير الخارجية الأميركي مارك روبيو عبّرت عن دعم الاحتجاجات داخل إيران، في خطوة مقصودة تعكس تثبيتاً علنياً للموقف الأميركي بعد إعلان خطة التفكيك بيوم واحد**

مآلات الاحتجاجات والسيناريوهات في العراق

تكتسب السيناريوهات المرتبطة بمستقبل إيران معناها العملي بالنسبة للعراق ابتداءً من التطورات التي سُجّلت لا بوصفها مؤشرات خطابية بل كإشارات تشغيلية على انتقال الأزمة من إطار داخلي إيراني إلى ملف ذي تداعيات مباشرة على المشهد السياسي والأمن الوطني العراقي ، فقد أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢٦ ، عبر حسابها باللغة الفارسية بياناً أعربت فيه عن القلق من تقارير تتحدث عن لجوء طهران إلى عناصر ميليشيات عراقية للمشاركة في قمع الاحتجاجات داخل إيران، وهو اتهام ينقل العراق تلقائياً من موقع المتأثر غير المباشر إلى موقع الساحة المحتملة للتورط أو المساءلة ؛ كما جاء تحذير زلماي خليل زادة ، أحد أبرز مهندسي العملية السياسية في العراق، في نفس اليوم ليضع هذا الاحتمال بصيغة

أكثر مباشرة، داعياً الحكومة العراقية إلى التفكير ملياً قبل السماح بإرسال ميليشيات إلى إيران للمساعدة في قتل وتشويه الإيرانيين الساعين إلى التغيير، وهو تحذير يعكس إدراكاً أميركياً بأن أي تورط عراقي، حتى غير المعلن، سيُستخدم كمدخل لإعادة تعريف علاقة بغداد بالولايات المتحدة وبالمنظومة الدولية ؛ هذان المؤشران لا يمكن فصلهما عن مسار الاحتجاجات الإيرانية ولا عن مستقبل النظام في طهران، لأنهما يكشفان أن طريقة تعامل إيران مع أزمتها الداخلية ستنعكس فوراً على العراق، وأن هامش المناورة العراقي سيتقلص أو يتسع تبعاً للسيناريو الذي ستؤول إليه الأزمة الإيرانية. من هنا، يمكن بناء فرضيات السيناريوهات الثلاثة للعراق وفقا لتطورات الاحتجاجات الإيرانية:-

السيناريو الاول :

ويبنى على اساس فرضية سقوط النظام الايراني، وهو ما يضع العراق الممسوك من حلفاء ايران أمام أخطر معادلة لأن انهيار المركز في طهران لا يعني انهيار الشبكات التابعة له بل قد يعني انتقالها من الانضباط المركزي إلى منطق البقاء الذاتي للموالين لايران عبر تعظيم التسويات وتحصين النفوذ ورفع كلفة أي محاولة عراقية لحالة مشابه لايران لعزلها بسرعة ؛ او اتخاذ مسار اخر يتمثل بتصعيد منخفض ومدروس عبر التلويح باستهداف المصالح الأميركية أو خصوم محليين لإثبات أن فراغ إيران سيترجم فورا إلى تكلفة أمنية عراقية.

وفي المقابل ستتعامل واشنطن مع لحظة الانهيار كفرصة لإغلاق المنطقة الرمادية بسرعة عبر ضغط سياسي وعقابي متسارع يربط شرعية الحكومة المقبلة وقدرتها على التموضع الدولي بمدى تفكيك اقتصاد الفصائل وتجفيف أدواتها وقد يتدرج إلى استهدافات دقيقة إذا انزلقت الفصائل إلى نمط عنف يهدد الأميركيين أو ينسف مسار الدولة. هنا يصبح الخطر الأكبر على العراق بربطه بمصير نظام الولي الفقيه ، وهذا سينعكس على حالة انقسام داخلي شيعي أعمق بين تيار يريد تحييد العراق وبناء احتكار الدولة للقوة وبين تيار سيعتبر التصعيد هو ضمانة البقاء ، هذا الانقسام يدفع الى نهاية هيمنة حلفاء ايران على القرار السياسي والأمني ، مما يشكل تحولا لخارطة سياسية جديدة .

السيناريو الثاني :

ويبنى على اساس قدرة النظام الإيراني على تحقيق سيطرة هشة بعد قمع التظاهرات وما ينتجه من ضعف للنظام ، وهذا السيناريو قد يكون الأكثر قابلية للاستثمار من قبل حلفائها العراقيين ، لأن إيران المستنزفة من دون سقوط ستفضّل تثبيت نفوذها في العراق بأدوات أقل ضجيجا وأكثر استدامة عبر الاقتصاد السياسي ومع إبقاء السلاح في وضعية احتياط لا في وضعية استعراض كي لا تمنح واشنطن ذريعة لضربة كبيرة .

السيناريو الثالث :

يرتكز على فرضية بقاء النظام الايراني واستعادة قوته ما ينتج لإيران سلوكا أكثر تصلبا وحساسية تجاه أي خسارة نفوذ في الخارج ما يدفعها إلى حماية عمقها العراقي باعتباره خط الدفاع الأقل كلفة مقارنة بالساحات الأخرى. هنا لا يتوقع انفلات دائم للفصائل لأن طهران ستبقيها منضبطة لكنها قد تسمح بجرعات توتر محسوبة عندما تحتاج رسائل تفاوضية أو ردعية مع واشنطن ، وهذا ما يعطي قوة اكبر للمليشيات بالسيطرة على السلطات التشريعية والتنفيذية ، وترفض في ذات الوقت مبدأ نزع السلاح وتثبيت النفوذ في مفاصل الدولة.

في هذا السيناريو ستصعّد واشنطن تجاه العراق الذي يقوده الموالين لايران ، بهدف تحجيم المليشيات وهو ما يجعل الحكومة العراقية المقبلة عالقة بين خيارين كلاهما مكلف إما التقدم نحو فصل السلاح عن القرار وتجفيف اقتصاد الفصائل لتفادي مسار ضغط متصاعد وإما العودة إلى إدارة توازن قديم بكلفة أعلى لأن البيئة الدولية باتت تميل إلى قواعد صلبة لا إلى تسويات رمادية.

الخيط الجامع بين السيناريوهات الثلاثة أن العراق لن يُحاسَب دوليا على موقفه الخطابي من إيران بقدر ما سيُحاسَب على سلوكه التنفيذي هل ينجح في منع تحويل أراضيه وأطرافه المسلحة إلى ذراع قمع عبر الحدود وهل يستطيع بناء قرار دولة يمنع الاستدراج إلى صدام أميركي إيراني ويغلق اقتصاد الفصائل تدريجيا قبل أن يغلق السلاح نظريا لأن أخطر ما في التحولات الكبرى ليس وقوعها بل دخولها على دولة غير مستعدة بأدوات دولة منقوصة.

> **ستصعّد واشنطن تجاه العراق الذي يقوده الموالين لايران ، بهدف تحجيم المليشيات وهو ما يجعل الحكومة العراقية المقبلة عالقة بين خيارين كلاهما مكلف**

هذا السيناريو يفتح نافذة للدولة العراقية ، اذا فكرت بالتحرر من الهيمنة الايرانية ، لتمرير خطوات تفكيك اقتصادي تدريجي لبيئة الفصائل وإعادة تنظيم السلاح ضمن الدولة تحت غطاء ضغط دولي متنام لكنه يحمل أيضا خطرا موازيا هو أن يتحول الصراع إلى صراع ناعم طويل داخل مؤسسات الدولة على مفاتيح المال بدلا من صراع سلاح فقط.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64